

اغتيال الحريري يفتح أبواب لبنان أمام كل الاحتمالات



الجيش والمخابرات السورية الكامل من لبنان، مما وضع السياسة السورية أمام مأزق حقيقي، خاصة بعد أن وقفت العديد من الدول، بما فيها المقربة من سوريا مثل مصر والسعودية وروسيا، إلى جانب مطلب الانسحاب السوري، ولذلك، فإن الحكومة السورية لم تجد بداً من موافقتها واستعدادها للانسحاب، لكن تحت غطاء اتفاق الطائف الذي يختلف عن القرار الدولي ١٥٥٩ في مراحل وسرعة الانسحاب، وكذلك في وضع ومستقبل حزب الله وغيره من الأحزاب المسلحة المطالبة بحسب قرار مجلس الأمن بتفكيك ميليشياتها وتحويلها إلى أحزاب سياسية.

ورغم المحاولات السورية الرامية لتوفير غطاء عربي للانسحاب السوري، فإن تلك المحاولات لم توفق حتى الآن في فتح ثغرات تذكر في الضغوط المحيطة من كل حذب وصوب، كما أن الإدارة الأمريكية، وبسبب حاجتها إلى عناصر وشروط جديدة لمواصلة ضغوطها لتصفيد وتستغل الأخطاء السورية مثل التحالف مع إيران ومواصلة دعم حزب الله وتوكيله بمهام تعيق تنفيذ القرار ١٥٥٩، لتمهد الأرضية والمناخ الملائم لمزيد من الضغوط وتحشيد المزيد من عناصر المجتمع الدولي المطالب بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط كوسيلة أساسية من وسائل مكافحة الإرهاب.

ولذلك، فالمطلوب من الحكومة السورية فهم المستجدات التي طرأت على التوازنات الدولية والإقليمية، والحرص على مصلحة الشعب السوري الذي يرفض أن يكون ضحية لسياسة خاطئة تتخذ من لبنان ورقة للضغط والمساومة وكذلك تفهم مصلحة الشعب اللبناني وإرادته في استكمال السيادة وتمتين وحدته الوطنية وتعزيز انتمائه وولائه للبنان بدلاً من الولاء الطائفي.

لا يمكن اعتبار الانفجار المروع الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، حدثاً عادياً، بل أريد منه أن يكون جداراً يعيق التطورات اللبنانية المتلاحقة باتجاه الديمقراطية والتغيير والسيادة، وعرقلة الحراك الديمقراطي الذي بدأت ملامحه تتوضح يوماً بعد آخر، حيث شهدت الأوضاع اللبنانية، في الفترة السابقة لعملية الاغتيال، تطورات دراماتيكية متسارعة، صعّدت خلالها المعارضة اللبنانية نضالها، خاصة بعد التعديلات الدستورية التي سمحت بتمديد رئاسة العماد إميل لحود لولاية ثانية، مما شجعها على نقل قضية الوجود العسكري السوري إلى واجهة الأحداث، انطلاقاً من تحول هذا الوجود من عامل مساعد على الأمن والاستقرار إلى عامل خلاف وتوتير.

وبسبب القراءة السورية الخاطئة لتلك التطورات، فقد ارتفعت وازدادت الأصوات المطالبة باحترام خصوصية واستقلال لبنان، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واندفعت القضية اللبنانية بسرعة نحو التدويل، حيث صدر القرار ١٥٥٩ عن مجلس الأمن الذي طالب باحترام السيادة اللبنانية وخروج القوات الأجنبية وتفكيك الميليشيات المسلحة وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب.

وجاء اغتيال الرئيس رفيق الحريري ليزيد من تقادم الأوضاع ومن مخاطر اندلاع حرب أهلية، خاصة بعد أن أرسلت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بعثة تحقيق دولية لمعرفة الجهة التي دبّرت عملية الاغتيال وعدم الاعتماد في ذلك على الحكومة اللبنانية، التي قدمت استقالتها تحت ضغط العامل الدولي والاعتصامات الداخلية، وساعد ذلك على توسيع دائرة المعارضة من جهة، وزيادة مطالبها من جهة أخرى، حيث تجاوزت تلك المطالب إسقاط الحكومة إلى استقالة الأجهزة الأمنية وانسحاب